

لماذا رفض الوليد بن طلال "الممنوع من السفر" في بلاده عرض رجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك الملياري بشراء "تويتر"؟..

هل تدخلت السلطات السعودية بقراره وألم تُغلّق قناته "العرب" بإدارة خاشقجي؟.. وكيف سيكون شكل "التويتر" إن أطلق له العنوان وبدون "الذباب"؟

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي: ملف الحرّيات في العربيّة السعودية، ملفٌ مُحرجٌ^{*} للأخيرة غريباً، بحكم اعتقال النشطاء والناشطات لمُحرّر تغريدة ناقلة، أو حتى دعاء، ويعود هذا الملف إلى واجهة الجدل المُحرج، بعد إعلان رجل الأعمال الملياردير الأمريكي إيلون ماسك، شراء شركة "تويتر" بقيمة ملياريّة وصلت إلى 43 مليار دولار، وبزيادة بنسبة 38 بالمئة للسهم، على سعر الإغلاق لسهم تويتر في الأوّل من إبريل/ نيسان الحالي. رجل الأعمال الأمريكي ماسك، هو من أكثر مُستخدمي "تويتر"، كما أنه أصبح المُساهم الثاني في "تويتر"، ويُؤمن الرجل كما هو معروفٌ عنه بالحرّيات، وأكّد أنه من المُهم أن تكون هُناك مساحة شاملة لحرية التعبير، ويعتقد ماسك بأن "تويتر" يملك إمكانات غير عاديّة، سيُطلق له العنوان. بإطلاق العنوان لمنصّة "تويتر" إن قام ماسك بتطبيقاتها على موقع التغريد المذكور (حال نجاحه بشرائه)، جملة تُشكّل فلقاً لإدارة الموقع الحالي، ومن يملكونه، ونظرًا للواقع "التويني" الذي اندفع باتجاه إغلاق العديد من الحسابات لنشاطه فلسطينيين، ونواب أمريكيين، كما قاد حركة حماس، وعدد من القيادات الحوثية، والإيرانية، وحتى حساب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهو ما وضع علامات استفهام حول مساحات حرية التعبير، وحقيقة أن المنصّات لا تخضع للرقابة، شأنها شأن وسائل الإعلام الحكوميّة في الأنظمة الدكتاتوريّة. الأمير السعودي الوليد بن طلال، قد يكون المعنى الأوّل بالرد على عرض شراء "تويتر"، ليس كونه فقط من أكبر المُساهمين بتويتر، بل كونه يُمثل حصة بلاده، وحضورها في الموقع بشكلٍ أو آخر، وحرص حكومة المملكة عبر صندوقها الاستثماري بالعهد الحالي الجديد، على الاستثمار بالشركات والأندية الكبرى،

وشرائها، والاستحواذ على وسائل إعلام غربية عالمية، وتطويعها لخدمة مشروعها السياسي، والترويج لرؤيتها القائمة على تنوع مصادر الدخل غير النفطي حتى العام 2030. من جهته رفض الأمير الوليد بن طلال، الذي يمتلك 5.2% من أسهم الشركة، في تغريدة على حسابه على توينتر الخميس عرض ماسك شراء المنصة، وبرر ذلك الرفض في سياق اقتصادي قائلاً: "لا أعتقد أن العرض المُقترح من إيلون ماسك لشراء توينتر مقابل 54.20 دولاراً للسهم يقترب من القيمة الجوهرية للسعر بالنظر إلى آفاق نموه... كوني أحد أكبر وأطول المُساهمين مُدّة في توينتر، أرفض هذا العرض". رفض الأمير الوليد وشركته المملكة القابضة، استدعاى الكثير من التساؤلات حول استقلاليّة قراره برفض العرض، خاصةً أن الأخير منع من السفر، ومُقيّدة حرّيّته وفقاً لهيومن رايتس ووتش، ولم يُسمح له بمُغادرة المملكة، مُنذ اعتقاله في أحداث حملة الأمير محمد بن سلمان ضدّ الفساد، واعتقاله في فندق الريتز كارلتون، والإفراج عنه بتسويةٍ ماليةٍ، وهو كرجل أعمال كان كثير السفر، يجول الدول باحثاً عن الصفقات لشراء الفنادق والشركات، أي أن الرجل مُقيّد في حرّيّة حركته، فكيف هو حال تغريداه، ومدى حرّيّته وتحكمه فيها. رفض الوليد لعرض الشراء، دفع بإيلون ماسك بتوجيه سؤالين في تغريدة ردّاً على تغريدة الأمير الوليد فسأل: "كم من توينتر تمتلكه المملكة بشكل مُباشر أو غير مُباشر، وما هي وجهة نظر المملكة في حرّيّة التعبير الصحفي؟، ولم يرد الوليد بن طلال على تساؤلات ماسك حتى كتابة هذه السطور. بطبيعة الحال، أن يجري رفع الرقابة بالمُطلق لمنصة "توينتر" كما يُريد أن يفعل رجل الأعمال ماسك، يعني مزيداً من الحرّيات للنشطاء والناشطات لتوجيه الانتقادات للسلطات السعودية والعربيّة والغربيّة، ووقف بعضهم إلى جانب القضايا الوطنيّة، خاصةً أن ماسك الساعي لتحويل توينتر لمنصة حرّيّة تعبر بالكامل، كان قد انتقد بنفسه سياسات المنصة، وقال إنها تُقوّض الديمقراطية بعدم التزامها بمبادئ حرّيّة التعبير. وبما أن ماسك الساعي لشراء توينتر، بعد شرائه حصّة فيه، أعلن أنه سيجري تعديلات، أهمها السماح بتعديل التغريدة، وإمكانية الدفع لمنصة من خلال العملات المشفرة، سيُفكّر بال المزيد من التعديلات المُتعلّقة بالحرّيات المُطلقة، التي قد تشمل مزيد من الرقابة على حسابات الذباب الإلكتروني، وتصعيد قضايا من قبلهم لا تمثّل حقيقة الرأي العام إلى ساحة الوسوم المُتصدرة (هاشتاق) خدمةً للحكومات المُتدخلة في شؤون مواطنيها، والعربيّة السعودية من أكثر الدول التي تعتمد في سياساتها على "توينتر"، والأهم جس النبض وإثارة الجدل من خلاله، وهذا لن يكون قائماً حال شراء ماسك لتوينتر بالكامل، وهو ما قد يُفسّر سبب رفض الوليد بن طلال للعرض، ومن خلفه سلطات بلاده. ويُعيد الوليد بن طلال الأذهان إلى محاولته إطلاق قناة إخباريّة عربيّة انطلقت تحت اسم قناة "العرب" ومملوكة له، وكان يرأسها منصب المدير العام، ورئيس التحرير الصحافي

المقتول جمال خاشقجي، لكن القناة التي انطلقت من البحرين كان قد توقفَ بثها، وتسرير جميع مُوْظِفَيها بعد 24 ساعة فقط من بدء البث، وذلك بعد استضافتها قيادي في المُعارضه البحرينيه كان قد انتقد سحب سلطات بلاده الجنسيّه من 72 شخصاً، وهي الواقعة التي تسبّبت بإغلاق القناة ونهايتها، ربّما كان يُؤمن الوليد بن طلال ومن خلفه خاشقجي ببعض من الحريّات التي يُؤمن بها ماسك اليوم ويُريد لها عبر توينتر، الفارق أن ماسك يُفكّر اليوم بإطلاق منصّه جديدة قائمة على الحريّات المُطلقة وقد تكون منصّه المطربدين والمحرومين من الحريات في المنصّات الأخرى، أمّا خاشقجي فرحمه الله، والوليد فسيأصل التمتع بحُريّته أوّلاً، وأن ترفع سلطات بلاده عنه منع السفر.